

دائرة الإحصاء والأبحاث
قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ

تحليل ظاهرة الاكتناز في العراق

إشراف
جنان إسماعيل إبراهيم
مدير عام دائرة الإحصاء والأبحاث

أ.د صلاح حمزة عبد
استشاري

إعداد
قسم النمذجة الاقتصادية والتنبؤ
2017

تحليل ظاهرة الاكتناز في العراق

هدف الدراسة:

سحب الأموال المكتنزة من الجمهور الى الجهاز المصرفي وإمكانية استثمارها.

أهمية الدراسة:

يعد قياس نسبة الاكتناز في الاقتصاد أمراً في غاية الصعوبة بسبب عدم معرفة كمية المتداول في السوق بالإضافة الى عدم قدرة تميزه عن الادخار، وإن سحب المكتنز الى الجهاز المصرفي سيعزز الثقة به ويمكن الحكومة من استثمار الأموال المكتنزة، وبالتالي تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة.

متغيرات الدراسة:

1. نسبة كل من التأمينات والادخار بالبريد والتوفير والودائع الثابتة إلى عرض النقد بمعناه الواسع.
2. عرض النقد بمعناه الواسع M2.
3. مجموع التأمينات والادخار بالبريد والتوفير والودائع الثابتة.

آلية العمل

رسم سيناريو لحل مشكلة الاكتناز في العراق بالاستناد الى تحليل معمق لنتائج المسح الميداني لهذا الغرض جنباً الى جنب مع بعض النماذج التي تم عملها للبيانات المعتمدة، فضلاً الى بناء نموذج احصائي للتنبؤ بحجم الاكتناز.

المقدمة:

الاكتناز هو جمع المال وتكديسه والاحتفاظ بالمتراكم منه نقداً سائلاً مدة زمنية غالباً ما تكون طويلة لدى الجمهور خارج الجهاز المصرفي، الأمر الذي يجعل المال المكتنز مجمداً بعيداً عن التداول، ومن دون فائدة مباشرة أو نفع اقتصادي. إن الاكتناز بعيد مفهوماً عن الادخار وتختلف طبيعته عن طبيعة الادخار اختلافاً كبيراً، فالادخار هو عملية اقتصادية إيجابية ومفيدة لأنه المصدر الأول للاستثمار الذي يولد منه نماء في الدخل العام، أما الاكتناز فيمثل ظاهرة عقيمة اقتصادياً وسلبية اجتماعياً. أما النظريات النقدية فإنها يعد الاكتناز الجزء المتبقي من مجمل الادخار بعد عملية تحويل الادخارات إلى استثمارات.

يقسم الدخل وفق الاعتبارات الاقتصادية إلى قسمين، قسم ينفق على المتطلبات الاستهلاكية والآخر المتبقي الذي يذهب إلى الادخار في ظل ثبات المستوى العام للأسعار، وإذا ما افترضنا أن الدخل، ولاسيما في المدى القريب، يكون ثابتاً، فإن الفرد لا يستطيع أن يزيد ادخاره إلا عن طريق الإقلال من نفقاته الاستهلاكية. وبالمفهوم الاقتصادي لا يخرج المال المدخر من حلقة التداول، لأن ما يدخر في مدة قصيرة كشهر من الأشهر مثلاً يعاد ليوظف في الشهر التالي في نشاطات ذات فائدة أو ينفق على

استثمارات منتجة. لذلك، فعند إجراء حساب الدخل العام، وفق شروط ومفاهيم اقتصادية معينة، يُعدّ مجمل الادخار في عام من الأعوام مساوياً لمجمل الاستثمار. ولما كانت عملية توسيع المستوى العام للطاقة الإنتاجية القائمة في أي مجتمع لا تتم إلا بواسطة الفائض الإنتاجي المتاح للاستثمار، علاوة على علاقة الارتباط المباشرة بين تزايد الاستثمار وتزايد مجمل الدخل، الأمر الذي يبقي استمرار العلاقة قائماً نتيجة تفاعل الظاهرتين المعروفتين في علم الاقتصاد الحديث «بالمسرّع» Accelerator و«المضاعف» Multiplier، إذ ترابط قواهما يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي العام، وحيث أن الأمر كذلك فإن الاكتناز المسبب لتجميد قسم من الادخار هو في الواقع إنقاص لمجمل الاستثمار أي لجم لحركة نماء الدخل العام وإعاقة للنشاط الاقتصادي بوجه عام.

إن مشكلة الاكتناز أكثر تعقيداً في البلدان النامية مما هي عليه في البلدان الصناعية التي تعد أكثر تقدماً. فالأكتناز أكثر شيوعاً في المجتمعات المتخلفة والتي تعاني من مشاكل وحروب وعدم استقرار بوجه عام، وإن واقع انتشاره هو عائق لعملية التنمية اللازمة لتطوير بلدان العالم الثالث والنهوض بها اقتصادياً واجتماعياً، فتزداد تبعية تلك الدول للدول المتقدمة وللمنظمات الدولية نتيجة العجز وبالتالي الاقتراض، الأمر الذي يجعل تلك الدول تبحث باستمرار وتدور في فلك من يمنحها المساعدات والقروض وبالتالي يرتهن القرار السياسي والاقتصادي والأمني لها.

إن ظاهرة الأكتناز التي تضرب دول العالم الثالث بشكل عام، تلقي بضلالها أيضاً على بلدنا العراق، إذ يعتقد الخبراء أن 77٪ من العملة المتداولة هي خارج إطار منظومة الجهاز المصرفي وهي في حالة أكتناز، الأمر الذي يشكل خطراً كبيراً، من أجل توظيف هذه الموارد ودفعها باتجاه الادخار وباتجاه القطاع المصرفي نحتاج إلى جهد كبير و واسع على جميع المستويات، وإن تأمين وتحشيد الموارد الداخلية في قضية الادخار مهمة جداً، لأن المسألة هي تحدٍ كبير ليس على المستويين المالي والإداري فحسب بل لأن الأمر يتعدى ذلك ليتعلق بالواقع الاقتصادي والواقع الأمني والواقع السياسي.

إن عرض النقد بمفهومه الواسع M2 يشتمل على عرض النقد بمفهومه الضيق M1 مضافاً له ودائع التوفير والودائع الثابتة وودائع توفير البريد والتأمينات، على إننا سنرمز لمجموع الفقرات الأربع تلك الخاصة بالقطاع الخاص بالرمز (F)، أي إن $M2 = M1 + F$ ، علماً أن عرض النقد بمعناه الضيق يشتمل على النقد خارج البنوك مضافاً إليه الودائع الجارية بالعملة الوطنية والأجنبية للقطاعات الاقتصادية (باستثناء قطاع الحكومة المركزية) لدى المصارف التجارية.

إن تحديد المكتنز لدى الجمهور الذي بالإمكان تحويله إلى أحد مكونات (F) ليتمكن الحكومة من استثماره وبالتالي تنشيط القطاعات الاقتصادية المختلفة، لمن الصعوبة بمكان كبير، إذ لا يمكن تحديد قيمته بالمرّة.

هذه الدراسة تتعرض لهذه المسألة من ناحيتها العلمية الصرفة تمهيداً لمعالجتها من خلال رسم سيناريو علمي محكم، إذ تتألف هذه الدراسة من محاور ثلاثة متكاملة على وفق ورودها أدناه:

المحور الأول: نتيجة " لعدم إمكانية تحديد المكتنز من الأموال بسبب عدم معرفة كمية المتداول في السوق، فانه قد تم اللجوء إلى وسيلة أخرى تتمثل بالخطوات التالية:

1. تحديد نسبة كل من التأمينات والادخار بالبريد والتوفير والودائع الثابتة إلى عرض النقد بمعناه الواسع M2. لقد بلغت أعلى قيمة لتلك النسب ما مقداره 0.18381، اذ تحققت في شهر آيار عام 2009.
2. تم إنجاز ثلاثة نماذج إحصائية، استناداً إلى السلسلة الزمنية الشهرية من سنة 2007 ولغاية سنة 2016 وبواقع 121 قيمة، اذ تم على وفقها التنبؤ بالقيم المناظرة للنصف الثاني لأشهر عام 2017 وهي:
4. نسبة كل من التأمينات والادخار بالبريد والتوفير والودائع الثابتة إلى عرض النقد بمعناه الواسع.
5. عرض النقد بمعناه الواسع M2.
- ج- مجموع التأمينات والادخار بالبريد والتوفير والودائع الثابتة.
3. اختيار نسبة هدف مقدارها 0.25، نأمل أن نحققها لمجموع التأمينات والادخار بالبريد والتوفير والودائع الثابتة منسوبة إلى عرض النقد بمعناه الواسع M2.
4. نضرب تلك النسبة في M2 الفعلي.
5. حاصل طرح مجموع التأمينات والادخار بالبريد والتوفير والودائع الثابتة من الناتج في الفقرة (4) السابقة، سيمثل المكتنز المستهدف لسنة 2017، إذ بلغ في نهاية السنة ما مقداره 10.6 ترليون دينار.

جدول رقم (1): تنبؤات أشهر سنة 2017

0.25M2-F	F	0.25*M2	M2	F/M2	2017
10,261,183	12660011	22921194	91684776	0.141449	Jul
10,335,747	12711884	23047631	92190522	0.14166	Aug
10,412,909	12761894	23174803	92699212	0.141856	Sep
10,484,230	12814210	23298440	93193759	0.142036	Oct
10,560,231	12862542	23422772	93691089	0.142203	Nov
10,632,415	12911067	23543481	94173925	0.142357	Dec

المحور الثاني: بعد الانتهاء من الخطوة الأولى في دراستنا، سنقوم الآن بتحديد الأسباب التي تؤدي إلى عزوف المواطنين وشركات القطاع الخاص عن التعامل مع أحد مكونات (F) المذكورة في الخطوة السابقة.

بناءً على ذلك تم عمل استمارة استبيان هي المرفقة في الملحق لغرض توزيعها على ثلاث فئات مستهدفة هي:

1. الجمهور بواقع 400 استمارة.
 2. أساتذة الجامعة والخبراء من المختصين بواقع 200 استمارة.
 3. المصرفيون والعاملون في المصارف بواقع 200 استمارة.
- لقد تم توزيع الاستمارات على أربع مناطق جغرافية في العراق لا تتضمن المحافظات المحررة وإقليم كردستان، هذه المناطق هي:

1. بغداد
2. محافظات جنوب بغداد (كربلاء، بابل، واسط)

3. محافظات الفرات الأوسط (النجف، الديوانية، السماوة)

4. المحافظات الجنوبية (البصرة، ميسان، ذي قار)

وعلى وفق التقسيم التالي المستند على بيانات ثقل المحافظة السكاني المأخوذ من الجهاز المركزي للإحصاء، وبعبارة عشوائية طبقية.

المحافظة	التجار	المصرفيون	الأكاديميون والخبراء
بغداد	100	75	49
البصرة ، ميسان ، ذي قار	75	56	38
الديوانية، النجف، السماوة	44	33	22
كربلاء، بابل، واسط	57	43	29

المحور الثالث: تتمثل برسم سيناريو لحل المشكلة، يتمثل ببعض فقرات تستند إلى تحليل معمق لنتائج الاستثمار التي تم وضعها في المحور الثاني لهذا الغرض جنباً إلى جنب مع بعض النماذج التي سيتم عملها للبيانات المتوفرة في البنك لتكون في خدمة صانع القرار، فقد تم تحليل نتائج استثمارات الاستبيان على مستوى العراق وعلى مستوى الفئات المستهدفة في الدراسة وكذلك على مستوى المحافظات عدا المحافظات المحررة وإقليم كردستان، وكما يلي:

أولاً: تحليل العوامل المؤثرة على الاكتناز في العراق: تبين إن هناك خمسة عوامل تؤثر في الاكتناز هي كما يلي مرتبة على وفق أهميتها:

العامل الأول بأهمية مقدارها (37.129%) ويشتمل على العوامل التالية:

- قلة معرفة المودعين بالجوانب القانونية.
- تغيرات المستمرة في القوانين الخاصة بالمصارف الحكومية.
- تغيرات المستمرة في القوانين الخاصة بالمصارف الأهلية.

العامل الثاني بأهمية مقدارها (20.1214%) ويشتمل على العوامل التالية:

- مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف الحكومية.
- مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف الأهلية.

العامل الثالث بأهمية مقدارها (17.2933%) ويشتمل على العوامل التالية:

- تأثير الفتاوى الدينية.
- الجانب الأمني سبب عزوف عن الإيداع في المصارف الحكومية.
- الجانب الأمني سبب عزوف عن الإيداع في المصارف الأهلية.

العامل الرابع بأهمية مقدارها (15.4616%) ويشتمل على العوامل التالية:

- نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف الأهلية.

- الروتين في المعاملات المصرفية الحكومية.
- الروتين في المعاملات المصرفية الأهلية.
- تطور النظام المصرفي وارتفاع أسعار الفائدة في دول الجوار.

العامل الخامس بأهمية مقدارها (9.9947%) ويشتمل على العوامل التالية:

- مخاوف من عدم حماية للأموال المودعة في المصارف (الأهلية والحكومية).
- عدم كفاية قوانين حماية الأموال المودعة في المصارف الأهلية.
- نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف الحكومية.

نقترح أن تكون سياسات معالجة الموضوع قيد الاهتمام على وفق الشكل المرفق طياً، حيث يتم توحيد جهد الدولة المادي والإعلامي والمعنوي وبأشكاله كافة الممكنة المخصصة لهذا الجانب على وفق النسب المذكورة في هذا الشكل، إذ إنها خلاصة التحليل العلمي لموضوع الاكتناز قيد الدراسة.

العوامل المؤثرة على الاكتناز في العراق عدا المناطق الساخنة واقلية كردستان



ثانياً: تحليل العوامل المؤثرة على الاكتناز على مستوى الفئات المستهدفة في الدراسة:

(1) فئة التجار: تبين أن هناك خمسة عوامل تؤثر في الاكتناز هي كما يلي مرتبة على وفق أهميتها:

العامل الأول بأهمية مقدارها (35.8924%) ويشتمل على العوامل التالية هي:

- تطور النظام المصرفي وأسعار الفائدة العالية في دول الجوار
- مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف الحكومية
- مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف الأهلية
- تأثير الفتاوى الدينية

العامل الثاني بأهمية مقدارها (20.1561%) ويشتمل على العوامل التالية:

- قلة معرفة المودعين بالجوانب القانونية
- التغييرات المستمرة في القوانين الخاصة بالمصارف الحكومية
- التغييرات المستمرة في القوانين الخاصة بالمصارف الأهلية

العامل الثالث بأهمية مقدارها (17.5361%) ويشتمل على العوامل التالية:

- الجانب الأمني سبب عزوف عن الإيداع في المصارف الحكومية
- الجانب الأمني سبب عزوف عن الإيداع في المصارف الأهلية

العامل الرابع بأهمية مقدارها (14.4296%) ويشتمل على العوامل التالية:

- نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف الحكومية
- نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف الأهلية
- مخاوف من عدم حماية للأموال المودعة في المصارف
- عدم كفاية القوانين الحماية الأموال المودعة في المصارف الأهلية

العامل الخامس بأهمية مقدارها (11.9858%) ويشتمل على العوامل التالية:

- الروتين في معاملات المصرفية الحكومية
- الروتين في معاملات المصرفية الأهلية

نقترح أن تكون سياسات معالجة الموضوع قيد الاهتمام على وفق الشكل المرفق طياً، حيث يتم توحيد جهد الدولة المادي والإعلامي والمعنوي وبأشكاله كافة الممكنة المخصصة لهذا الجانب على وفق النسب المذكورة في هذا الشكل، إذ أنها خلاصة التحليل العلمي لموضوع الاكتناز قيد الدراسة.

العوامل المؤثرة على الاكتناز في العراق عدا المناطق الساخنة واقلية كردستان من وجهة نظر التجار



(2) فئة الأساتذة والخبراء: تبين أن هناك خمسة عوامل تؤثر في الاكتناز هي كما يلي مرتبة على وفق أهميتها:

العامل الأول بأهمية مقدارها (38.2822%) ويشتمل على العوامل التالية هي:

- الروتين في المعاملات المصرفية الحكومية
- الروتين في المعاملات المصرفية الأهلية
- تطور النظام المصرفي وأسعار الفائدة العالية في دول التجار
- قلة معرفة المودعين بالجوانب القانونية
- مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف الحكومية
- مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف الأهلية

العامل الثاني بأهمية مقدارها (20.4974%) ويشتمل على العوامل التالية:

- التغييرات المستمرة في القوانين الخاصة بالمصارف الحكومية
- التغييرات المستمرة في القوانين الخاصة بالمصارف الأهلية

العامل الثالث بأهمية مقدارها (14.5365%) ويشتمل على العوامل التالية:

- الجانب الأمني سبب عزوف عن الإيداع في المصارف الحكومية
- الجانب الأمني سبب عزوف عن الإيداع في المصارف الأهلية
- تأثير الفتاوى الدينية

العامل الرابع بأهمية مقدارها (13.5861%) ويشتمل على العوامل التالية:

- نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف الحكومية
- نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف الأهلية

العامل الخامس بأهمية مقدارها (13.0977%) ويشتمل على العوامل التالية:

- مخاوف من عدم حماية للأموال المودعة في المصارف (الحكومية والأهلية)
- عدم كفاية القوانين حماية للأموال المودعة في المصارف الأهلية

نقترح أن تكون سياسات معالجة الموضوع قيد الاهتمام على وفق الشكل المرفق طياً، حيث يتم توحيد جهد الدولة المادي والإعلامي والمعنوي وبأشكاله الممكنة كافة المخصصة لهذا الجانب على وفق النسب المذكورة في هذا الشكل، إذ إنها خلاصة التحليل العلمي لموضوع الاكتناز قيد الدراسة.

العوامل المؤثرة على الاكتناز في العراق عدا المناطق الساخنة واقلية كردستان من وجهة نظر اساتذة الجامعات المتخصصين والخبراء



(3) فئة المصرفيين: تبين إن هناك خمسة عوامل تؤثر في الاكتناز هي كما يلي مرتبة على وفق أهميتها:

العامل الأول بأهمية مقدارها (33.8503%) ويشتمل على العوامل التالية هي:

- مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف الحكومية.
- مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف الأهلية.

العامل الثاني بأهمية مقدارها (22.855%) ويشتمل على العوامل التالية:

- نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف الأهلية.
- الجانب الأمني سبب عزوف عن الإيداع في المصارف الأهلية.

العامل الثالث بأهمية مقدارها (17.1348%) ويشتمل على العوامل التالية:

- الجانب الأمني سبب عزوف عن الإيداع في المصارف الحكومية.
- قلة معرفة المودعين بالجوانب القانونية.
- تأثير الفتاوى الدينية.
- الروتين في المعاملات المصرفية الحكومية.
- الروتين في المعاملات المصرفية الأهلية.

العامل الرابع بأهمية مقدارها (14.662%) ويشتمل على العوامل التالية:

- تطور النظام المصرفي وارتفاع أسعار الفائدة في دول الجوار.
- التغيرات المستمرة في القوانين الخاصة بالمصارف الحكومية.
- التغيرات المستمرة في القوانين الخاصة بالمصارف الأهلية.

العامل الخامس بأهمية مقدارها (11.4979%) ويشتمل على العوامل التالية:

- نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف الحكومية.
- مخاوف من عدم حماية للأموال المودعة في المصارف (الأهلية والحكومية).
- عدم كفاية قوانين حماية الأموال المودعة في المصارف الأهلية.

نقترح أن تكون سياسات معالجة الموضوع قيد الاهتمام على وفق الشكل المرفق طياً، حيث يتم توحيد جهد الدولة المادي والإعلامي والمعنوي وبأشكاله الممكنة كافة المخصصة لهذا الجانب على وفق النسب المذكورة في هذا الشكل، إذ أنها خلاصة التحليل العلمي لموضوع الاكتناز قيد الدراسة.

العوامل المؤثرة على الاكتناز في العراق عدا المناطق الساخنة واقلية كردستان من

وجهة نظر المصرفيين



ثالثاً: تحليل العوامل المؤثرة على الاكتناز على مستوى المحافظات عدا المحافظات المحررة وإقليم كردستان:

1- محافظة بغداد: تبين أن هناك خمسة عوامل تؤثر في الاكتناز هي كما يلي مرتبة على وفق أهميتها:

العامل الأول بأهمية مقدارها (40.7377%) ويشتمل على العوامل التالية:

- الروتين في المعاملات المصرفية الحكومية.
- الروتين في المعاملات المصرفية الأهلية.
- تطور النظام المصرفي وارتفاع أسعار الفائدة في دول الجوار.
- مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف الحكومية.
- مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف الأهلية.
- تأثير الفتاوى الدينية.

العامل الثاني بأهمية مقدارها (23.5325%) ويشتمل على العوامل التالية:

- قلة معرفة المودعين بالجوانب القانونية.
- التغيرات المستمرة في القوانين الخاصة بالمصارف الحكومية.
- التغيرات المستمرة في القوانين الخاصة بالمصارف الأهلية.

العامل الثالث بأهمية مقدارها (14.2096%) ويشتمل على العوامل التالية:

- الجانب الأمني سبب عزوف عن الإيداع في المصارف الحكومية.
- الجانب الأمني سبب عزوف عن الإيداع في المصارف الأهلية.

العامل الرابع بأهمية مقدارها (12.1231%) ويشتمل على العوامل التالية:

- مخاوف من عدم حماية للأموال المودعة في المصارف (الأهلية والحكومية).
- عدم كفاية قوانين حماية الأموال المودعة في المصارف الأهلية.

العامل الخامس بأهمية مقدارها (9.3971%) ويشتمل على العوامل التالية:

- نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف الحكومية.
- نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف الأهلية.

نقترح أن تكون سياسات معالجة الموضوع قيد الاهتمام على وفق الشكل المرفق طياً، حيث يتم توحيد جهد الدولة المادي والإعلامي والمعنوي وبأشكاله الممكنة كافة المخصصة لهذا الجانب على وفق النسب المذكورة في هذا الشكل، إذ أنها خلاصة التحليل العلمي لموضوع الاكتناز قيد الدراسة.

العوامل المؤثرة على الاكتناز في بغداد



2- محافظات جنوب بغداد (كربلاء - واسط - بابل): تبين أن هناك خمسة عوامل تؤثر في الاكتناز هي كما يلي مرتبة على وفق أهميتها:

العامل الأول بأهمية مقدارها (32.1867%) ويشتمل على العوامل التالية:

- نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف الحكومية.
- نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف الأهلية.
- مخاوف من عدم حماية للأموال المودعة في المصارف (الأهلية والحكومية).
- عدم كفاية قوانين حماية الاموال المودعة في المصارف الأهلية.
- تأثير الفتاوى الدينية.

العامل الثاني بأهمية مقدارها (25.2254%) ويشتمل على العوامل التالية:

- مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف الحكومية.
- مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف الأهلية.

العامل الثالث بأهمية مقدارها (16.2395%) ويشتمل على العوامل التالية:

- قلة معرفة المودعين بالجوانب القانونية.
- التغيرات المستمرة في القوانين الخاصة بالمصارف الحكومية.
- التغيرات المستمرة في القوانين الخاصة بالمصارف الأهلية.

العامل الرابع بأهمية مقدارها (14.7597%) ويشتمل على العوامل التالية:

- الروتين في المعاملات المصرفية الحكومية.
- الروتين في المعاملات المصرفية الأهلية.

العامل الخامس بأهمية مقدارها (11.5887%) ويشتمل على العوامل التالية:

- الجانب الأمني سبب عزوف عن الإيداع في المصارف الحكومية.
- الجانب الأمني سبب عزوف عن الإيداع في المصارف الأهلية.
- تطور النظام المصرفي واسعار الفائدة المرتفعة في دول الجوار.

نقترح أن تكون سياسات معالجة الموضوع قيد الاهتمام على وفق الشكل المرفق طياً، حيث يتم توحيد جهد الدولة المادي والإعلامي والمعنوي وبأشكاله الممكنة كافة المخصصة لهذا الجانب على وفق النسب المذكورة في هذا الشكل، إذ أنها خلاصة التحليل العلمي لموضوع الاكتناز قيد الدراسة.

العوامل المؤثرة على الاكتناز في محافظات جنوب بغداد (كربلاء-بابل-واسط)



3- محافظات الفرات الأوسط (الديوانية – نجف – السماوة): تبين أن هناك خمسة عوامل تؤثر في الاكتناز هي كما يلي مرتبة على وفق أهميتها:

العامل الاول بأهمية مقدارها (31.3467%) ويشتمل على العوامل التالية:

- نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف الحكومية.
- نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف الأهلية.
- الروتين في المعاملات المصرفية الأهلية.
- تطور النظام المصرفي وأسعار الفائدة المرتفعة في دول الجوار.
- قلة معرفة المودعين بالجوانب القانونية.
- تأثير الفتاوى الدينية.

العامل الثاني بأهمية مقدارها (23.4787%) ويشتمل على العوامل التالية:

- نسبة الفائدة الممنوحة من قبل المصارف الحكومية.
- الجانب الأمني سبب عزوف عن الإيداع في المصارف الحكومية.
- الجانب الأمني سبب عزوف عن الإيداع في المصارف الأهلية.

العامل الثالث بأهمية مقدارها (18.2059%) ويشتمل على العوامل التالية:

- التغيرات المستمرة في القوانين الخاصة بالمصارف الحكومية.
- التغيرات المستمرة في القوانين الخاصة بالمصارف الأهلية.

العامل الرابع بأهمية مقدارها (15.509%) ويشتمل على العوامل التالية:

- مخاوف من عدم حماية للأموال المودعة في المصارف (الأهلية والحكومية).
- عدم كفاية قوانين حماية الأموال المودعة في المصارف الأهلية.

العامل الخامس بأهمية مقدارها (11.4597%) ويشتمل على العوامل التالية:

- مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف الحكومية.
- مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف الأهلية.

نقترح أن تكون سياسات معالجة الموضوع قيد الاهتمام على وفق الشكل المرفق طياً، حيث يتم توحيد جهد الدولة المادي والاعلامي والمعنوي وبأشكاله الممكنة كافة المخصصة لهذا الجانب على وفق النسب المذكورة في هذا الشكل، إذ أنها خلاصة التحليل العلمي لموضوع الاكتناز قيد الدراسة.

العوامل المؤثرة على الاكتناز في محافظات الفرات الاوسط (النجف-السماوة-الديوانية)



4- المحافظات الجنوبية (بصرة – ميسان – ذي قار): تبين أن هناك خمسة عوامل تؤثر في الاكتناز هي كما يلي مرتبة على وفق أهميتها:

العامل الأول بأهمية مقدارها (35.841%) ويشتمل على العوامل التالية:

- تطور النظام المصرفي وأسعار الفائدة العالية في دول الجوار
- مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف الحكومية
- مخاوف من تسرب معلومات المودعين في المصارف الأهلية

العامل الثاني بأهمية مقدارها (21.6064%) ويشتمل على العوامل التالية:

- نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف الأهلية
- الجانب الأمني سبب عزوف عن الإيداع في المصارف الحكومية
- الجانب الأمني سبب عزوف عن الإيداع في المصارف الأهلية

العامل الثالث بأهمية مقدارها (17.3229%) ويشتمل على العوامل التالية:

- نسبة الفائدة الممنوحة من المصارف الحكومية
- مخاوف من عدم حماية للأموال المودعة في المصارف (الحكومية والأهلية)
- عدم كفاية القوانين الحماية الأموال المودعة في المصارف الأهلية

العامل الرابع بأهمية مقدارها (15.3424%) ويشتمل على العوامل التالية:

- قلة معرفة المودعين بالجوانب القانونية
- التغييرات المستمرة في القوانين الخاصة بالمصارف الحكومية
- التغييرات المستمرة في القوانين الخاصة بالمصارف الأهلية
- تأثير الفتاوى الدينية

العامل الخامس بأهمية مقدارها (9.8873%) ويشتمل على العوامل التالية:

- الروتين في معاملات المصرفية الحكومية
- الروتين في معاملات المصرفية الأهلية

نقترح أن تكون سياسات معالجة الموضوع قيد الاهتمام على وفق الشكل المرفق طياً، حيث يتم توحيد جهد الدولة المادي والاعلامي والمعنوي وبأشكاله الممكنة كافة المخصصة لهذا الجانب على وفق النسب المذكورة في هذا الشكل، إذ انها خلاصة التحليل العلمي لموضوع الاكتناز قيد الدراسة.

العوامل المؤثرة على الاكتناز في المحافظات الجنوبية (البحرة - ميسان - ذي قار)



التوصيات:

تُلخص أبرز التوصيات بالنقاط التالية:

1. ضرورة الاستثمار من خلال الدولة كمرحلة أولى، لعدم وجود القدرة التنظيمية وضياح نسبة كبيرة من الأموال المخصصة للمشاريع ذات الأحجام المختلفة، الصغيرة والمتوسطة والكبيرة والتي سبق وعانى منها البلد في القروض التي منحها كافة، ان هذا الأمر له اهداف عدة تتمثل بما يلي:

(أ) هدف معالجة مشكلة الاكتناز هو لغرض استثمار الأموال المكدسة البعيدة عن التداول، فاذا لم نستثمر هذه الأموال فلا داعي لمعالجة هذه المشكلة.

(ب) إن الاستثمار سوف يؤدي الى تشغيل العاطلين عن العمل وبالتالي تخفيض نسبة البطالة الأمر الذي له تبعات اجتماعية واقتصادية وأمنية كبرى.

(ج) تشجيع ذوي رؤوس الأموال للإيداع المحفز للاستثمار.

(د) توفير سيولة كافية لتغطية الأموال المودعة في الحسابات الجارية وإرجاعها إلى أصحابها متى ما تطلب الأمر ذلك أنها أحد المشكلات التي يعاني منها المودعين في المصارف.

(هـ) الاحتفاظ بالعملة الأجنبية وعدم هروبها عبر قنوات غير رسمية للاستيراد.

(و) وجود ترابطات أمامية وخلفية عدة ستظهر فائدتها في حينها.

2. إن عملية دخول الدولة في عملية تنظيم الاستثمار لا يعني إنها ستبقى فيه بل انها ستغادر المشروع المستثمر فيه حتى استرداد رؤوس أموالها، حيث بعد ذلك يسجل المشروع باسم العاملين فيه، على أن لا يطالبوا الدولة بالتعيين في مؤسساتها، فالدولة قد خلقت لهم مشروعاً استثمارياً خاصاً، وهذه العملية تتماشى مع توجهات الدولة في دعم القطاع الخاص.

3. ينبغي أن تنظم آلية للاستثمار ويتم تخليص هيئة الاستثمار من حالة الجمود والموت السريري فيها من خلال خبرات ودماء شابه فاعلة، هذا الأمر يتطلب دراسة شاملة تمثل إحدى محاور عملنا المستقبلي في قسم النمذجة والتنبؤ.